البنك المركزي وتنظيم المعاملات المصرفية الالكترونية

The Central Bank and the regulation of electronic banking transactions

بوبكر سلالي[1]، العبسي علي[2]

[1] مؤسسة الانتماء كاملة، b.sellali@yahoo.fr

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، labsiali@gmail.com

تاريخ الاستلام: 31 /2018/08 تاريخ القبول: 08 /2018/09 تاريخ النشر:30 /2018/09

ملخص: تمثل المعاملات المصرفية الالكترونية احد أهم الابتكارات التي افرزها التقدم التكنولوجي، حيث تثير وسائلها ومعاملاتها بمختلف صورها وأشكالها عددا من المسائل الاقتصادية والنقدية والتي يتعين الاهتمام بها خاصة في ظل المتغيرات الحديثة التي تعمل في ظلها السياسة النقدية وتؤثر على فعاليتها، وتأتي هذه المتغيرات في إطار ما يسمى بالتحرير المالي وذلك في ظل الحرية غير المحدودة لرؤوس الأموال.

وخلصت الدراسة الى دور الكبير الذي يلعبه البنك المركزي في التقليل من شأن التحديات والمشكلات التي قد تنشأ في مجال المعاملات المصرفي الالكترونية، وذلك من خلال مراجعة تشكيل سياسته النقدية استجابة لتلك التطورات التكنولوجية، وبناء عليه يتم تطوير الإطار التنظيمي للسياسة النقدية للبنك المركزي وفقا لتلك التطورات لضمان عدم تهديد تلك التطورات للسياسة النقدية للبنك المركزي

كلمات مفتاحية: وسائل الدفع الإلكترونية، النقود الإلكترونية، الخدمات المالية، السياسة النقدية، المصارف المركزية.

Abstract: The electronic means of payment represent one of the most important innovations that have been produced by technological progress. The means of payment in various forms and forms raise a number of economic and monetary issues which need to be taken care of, especially in light of the recent changes under which monetary policy operates and affect its effectiveness. With financial freedom, in the unlimited freedom of capital.

The study concluded the role played by the Central Bank in minimizing the challenges and problems that may arise in the creation of electronic money by reviewing the formation of its monetary policy in response to these technological developments. Accordingly, the regulatory framework of the monetary policy of the Central Bank is developed according to these developments to ensure that Threatening those developments to the monetary policy of the central bank.

Keywords: Electronic payment methods, electronic money, financial services, monetary policy, central banks.

المؤلف المرسل: سلالي بوبكر، الإيميل: b.sellali@yahoo.fr

1. مقدمة:

شهدت الحركة المصرفية تطورا كبيرا ومن بين احد شواهد هذا التطور السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء والبيع من خلال شبكة الاتصالات (الانترنت) وذلك باستخدام وسائل الدفع الالكترونية التي تتيحها هذه المصارف، ولم يقف التطور عند هذا الحد، وإنما ظهر على الساحة أيضا ما يعرف بالنقود الالكترونية E-money، وهي عبارة عن بطاقات الكترونية تحتوي على مخزون نقدي تصلح كوسيط للدفع، وأداة للإبراء ووسيط للتبادل، ولما كانت النقود الالكترونية تصلح لان تقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها النقود القانونية أي تلك التي يصدرها البنك المركزي فقد أضحى من المتوقع أن تحل هذه النقود محل النقود القانونية على المدى الطويل.

- **إشكالية البحث:**

إن انتشار التعاملات الالكترونية وذيوع استخدامها سوف يولد أثار هامة على السياسات الاقتصادية والنقدية، حيث ومن شأن قيام جهات أخرى غير البنك المركزي بعملية خلق وسائل الالكترونية وهو ما يجري في الواقع الآن، أن تؤثر على قدرة البنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال أضعاف دوره في السيطرة على حجم السيولة النقدية وسرعة دوران النقود.

ومن ناحية أخرى فان المعاملات المصرفية الالكترونية قد تثير مجموعة من الآثار الاقتصادية والتي بدورها تؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك، وكذلك قد تمتد الآثار المحتملة لانتشار النقود الالكترونية لسوق الصرف الأجنبي، فإمكانية التعامل بوسائل الالكترونية عبر شبكة الانترنت قد يؤدي إلى خلق سوق صرف الكتروني يتم من خلاله تغيير العملات المختلفة وقد يوثر هذا على سوق الصرف العادية خاصة في حالة ما إذا اختلفت أسعار العملات في السوق الالكترونية عنها في السوق العادية، ويتضح مما سبق يبرز حجم المشكلات الاقتصادية والنقدية التي يمكن أن تنشأ كنتيجة للتوسع استخدام وسائل الدفع الالكترونية، ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن ان تأثر وسائل الدفع الالكترونية على المصارف المركزية ؟

- **أهمية البحث:**

تمكن أهمية البحث في أن وسائل الدفع الالكترونية أصبحت واقعا ملموسا في الوقت الحالي ولا شك أن وجود النقود الالكترونية والعمل الموسع بها في المستقبل قد يكون له تأثيرات مختلفة وعديدة على عرض النقود التقليدية، وبالتالي على قدرة البنك المركزي على صياغة وتنفيذ وإدارة السياسة النقدية، حيث تنبع قوة البنك المركزي من قوته في التحكم في القاعدة النقدية وذلك من خلال ميزانية البنك المركزي، حيث تعتبر حركات الأساس النقدي هي النقود الأساسية وراء تغيرات عرض النقود ويحاول البنك المركزي التأثير على الأساس النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية.

كما تنبع أهمية البحث على المستوى العلمي من الحاجة إلى بحث قدرة البنك المركزي على إدارة وتنفيذ السياسة النقدية، وذلك في ظل التوسع في وسائل الدفع الالكترونية خاصة النقود الالكترونية.

ويمكننا من خلال هذه الدراسة تقسيمها الى محورين رئيسيين.

المحور الأول: إدارة البنك المركزي لوسائل الدفع الالكترونية

يمكن عرض اليات عمل المصارف الالكترونية وذلك من خلال الكيفية التى سيتم بها تحويل الأعمال المصرفية التى اعتادت عليها البنوك في ظل الأنظمة التقليدية إلى أعمال تتم جميعها بصورة إلكترونية، وكذلك أثر هذا التطور على الوسيلة أو الوسائل التى ستستخدمها الدولة في سياستها النقدية لإعادة التوازن والاستقرار النقدي وسيتم ذلك من خلال مطلبين:

أولا: آلية عمل المصارف الإلكترونية

على الرغم من التطور والاختلاف في الطريقة التى يقدم بها البنوك الأعمال المصرفية لعملائها عند استخدام الطابع الالكتروني في القيام بها لا يؤثر على طبيعة العمليات المصرفية التى يمكنها تقديمها، فاختلاف الشكل وطريقة التعامل معها

عن النظام التقليدي لا يؤثر على كم العمليات المصرفية ونوعيتها التى كانت موجودة في ظل النظام التقليدي. وذلك دون أن يكون للطبيعة الإلكترونية أى أثر على نوعية الأعمال المصرفية بل على العكس فأنها ستزيد من كفاءة هذه الأعمال على أساس سهولة هذا التعامل وسرعة إنجاز الأعمال، وعلى ذلك فإنه يمكن للبنوك المستخدمة للنظام الالكتروني إنجاز كافة العمليات المصرفية التى كانت تقدم في ظل النظام التقليدي ولكن مع تغيير في آلية عملها (الجنبيهى، 2006، صفحة 25) ، ويمكن تفصيل هذه الاليات وذلك من خلال العناصر التالية:

1. الودائع المصرفية الإلكترونية:

أن الودائع المصرفية تنقسم إلى إيداع النقود، إيداع الصكوك، إيداع الأشياء الثمينة أو الشخصية، ولكن سيقتصر حديثنا على إيداع النقود والصكوك فقط لمحاولة إبراز كيفية تحويل هاتين العمليتين من الشكل التقليدي إلى الشكل الالكتروني.

1.1 تعريف النقود الإلكترونية: E-Money definition

يتفق الفقهاء على عدم وجود تعريف محدد للنقود الإلكترونية بالإضافة لاختلاف نتائج إجتهادهم في هذا الشأن إلا أن ذلك لن يحول دون أن نقوم بعرض بعض التعريفات التى تلائم مجال حديثنا لنتعرف على ملامح هذا الشكل الجديد من النقود.

فالبعض يري أن النقود الالكترونية هي النقود المخزنة إلكترونياً أو المدفوعة الكترونيا والتى تأخذ الأشكال الآتية: بطاقات الوفاء Debit cards– البطاقات المدفوعة القيمة Stored – value card – النقد الالكتروني e – Cash – الشيكات الإلكترونية e – Checks (MisbKin, 2000, p. 55) .

بعض التحليلات الأخرى تعرفها بأنها هي أشكال النقود التى تختزن وتتحرك من خلال برامج الكمبيوتر والرسائل الإلكترونية، وهذا المفهوم يوسع من نطاق استخدام لفظ النقود الإلكترونية، ويري البعض الآخر أنها دليل على التطورات التكنولوجية في المجال المصرفي.

والبعض يري أنها تأحد صورة آليات الدفع مختزنة القيمة أو سابقة الدفع، والتى تمكن من إجراء مدفوعات من خلال استخدام شبكة الانترنت وقد يطلق عليها نقود الشبكة أو النقود السائلة الرقمية (موسي، 2001، صفحة 26)

2.1 أما البنك المركزى الأوروبي (BCE)

فيرى أنه توجد نقود إلكترونية عندما يكون هناك قيمة نقدية تخزن إلكترونياً على بطاقة بلاستيكية، قد تستخدم في السحب النقدي أو تسوية مدفوعات وحدات اقتصادية أخري غير تلك التى أصدرت البطاقة

وبذلك نجد أن كل التعريفات السابقة تقاربت لتتلاقي عند نقطة واحدة وهي أن النقود الإلكترونية هي وسيلة الدفع النقدية وكذلك الإيداع المستخدمة إلكترونياً عبر شبكات الانترنت كمخزون إلكتروني لقيمة نقدية يمكن استخدامها في تسوية المدفوعات.

وبالتالي فإن هذه النقود تتطلب تدخل أداتين رئيسيتين: (الوفا، 2003، صفحة 2008)

1- مستند أو صك أى بطاقة إلكترونية ذات قوام بلاستيكي تحوى تياراً من المعلومات المشفرة المتنقلة ومصنوعة بمواصفات تضمن سلامة المعلومات المنطوية عليها.

ووحدات الدفع المبرمجة في هذه البطاقة تشتري إما مباشرة بواسطة نقود سائلة، لأجراء التخزين الالكتروني لهذه القيمة النقدية لاستخدامها في تسوية المدفوعات لوحدات أخري غير تلك المصدرة للبطاقة (بطاقات الدفع المسبق)، أو من خلال دين يحمل على حساب بنكى (بطاقات الدفع اللاحق).

2- منفذ إلكتروني تستخدم فيه البطاقة لأنجازعملية تسجيل ألكترونية لمعلومات مالية، سواء تمثلت في أحد منافذ التوزيع (الصراف الآلي) في البنوك أو غيرها من منافذ التوزيع الأخري، أو بتدخل الكمبيوتر الشخصي المتصل بشبكة الأنترنت.

وبذلك فإن الشيكات الإلكترونية تسمح لمستخدميها القيام بتسوية جميع المعاملات المتعلقة بهذه الشيكات عبر شبكة الأنترنت دون حاجة لاستخدام الشيك الورقي، بالإضافة لذلك فإنها تتميز بانخفاض تكلفتها عن الشيكات الورقية، ونتيجة لهذه المميزات بدأت بعض الأجهزة في استخدامها مثل إدارة الحسابات في دولة فرجينيا قامت باستخدام هذه الشبكات فى مايو 1994 وذلك لتسوية بعض الحسابات الدولية (MisbKin, 2000, p. 56).

3.1 عمليات الائتمان الإلكترونية:

من المتفق عليه أن البنوك تقوم بدوراً هاماً في عمليات الائتمان وتتخذ هذه الأخيرة صوراً متعددة في الأنظمة التقليدية والالكترونية للبنوك مثل القرض المصرفي والكفالة المصرفية والخصم وأيضاً الاعتمادات المصرفية وتلك جميعها لها تأثيراتها الاقتصادية على النظام الاقتصادي. وتأسيساً على تلك الأهمية فأننا سنتناولها من زاوية آلية تحولها للنظام الالكتروني بإبراز البدائل الإلكترونية للنظم التقليدية السابقة حتى يمكننا التعرف على تأثيراتها الاقتصادية على مدار المطالب التالي عرضها (الحامد، 2003، صفحة 239).

2. القرض المصرفي الالكتروني:

وذلك هو العقد الذى بمقتضاه يقوم البنك بتسليم عميله المقترض مبلغاً من النقود على سبيل القرض أو يقيدها في الجانب الدائن لحسابه في البنك وقد يكون مضموناً بتأمينات أو معتمدا على الثقة في أمانة العميل على أن يقوم العميل بسداد مبلغ هذا القرض خلال مدة معينة ويكافئ هذا النظام الورقي في النظام الالكتروني ما يسمى ببطاقات الائتمان Credit cards، وفيها يقوم البنك بتقديم ائتمان للعميل يسمح له بالوفاء بواسطة هذه البطاقة بالقيمة النقدية المطلوب الوفاء بها حتى ولو لم يكن له حساب في البنك أو كان له حساب ولكن لايغطى القيمة النقدية المطلوبة، على أن يلتزم خلال مدة معينة يتم تحديدها بينه وبين مصدر البطاقة على سداد كافة المبالغ التى قام بدفعها مستخدماً هذه البطاقة. وتعتبر هذه الأخيرة أداة أئتمان ووفاء حقيقية، تحصل الجهة المصدرة لها على فوائدها مقابل توفير ذلك، ولكنها لا تمنح ذلك الائتمان إلا بعد الحصول على ضمانات عينية وشخصية .

3. الكفالة المصرفية الإلكترونية:

يتعهد البنك بالوفاء بدين العميل قبل الغير إذا لم يقوم العميل بذلك، مما يؤدي لزيادة الثقة والأمان في العميل قبل الغير. ومصلحة البنك في ذلك هو الحصول على عموله لا تقل عن المستحقة في حالة الاعتماد أو القرض، وتقوم هذه الكفالة على التضامن بين البنك والعميل ذلك في النظام التقليدى المكافئ لتلك العملية في النظام الالكتروني هو ما يسمى ببطاقات ضمان الشيكات.

ويضمن البنك مصدر البطاقة الوفاء بقيمة الشيكات التى يصدرها العميل حامل البطاقة حيث تحتوى البطاقة على أسم ذلك الأخير وتوقيعه ورقم حسابه والحد الأقصي الذى يلزم البنك بالوفاء به في كل شيك يحرره العميل. وعند كتابة الشيك يبرز العميل البطاقة للمستفيد والتوقيع أمامه على الشيك، ليضمن له بذلك فاء البنك بقيمة الشيك وتكون هذه البطاقة بذلك نوع من أنواع الضمان والكفالة التى يمنحها البنك للعميل صادرة في شكل مستقل (OECD، 2002) .

4. الخصم الالكتروني:

خصم الأوراق التجارية بصفة عامة: هو أتفاق بين البنك وخاصم الورقة التجارية على ان يقوم حامل الورقة التجارية باستيفاء قيمتها من البنك قبل حلول أجلها المتفق عليه، مع خصم مبلغ من قيمتها الاسمية يمثل فائدة مبلغ الورقة عن الفترة مابين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق.

5. الاعتمادات المصرفية الالكترونية: وتنقسم هذه الاعتمادات إلى:

1.5 الاعتماد المصرفي الالكتروني البسيط:

في النظام التقليدي فالاعتماد المصرفي البسيط هو عقد يلتزم البنك بمقتضاه بأن يضع تحت تصرف المستفيد وسائل دفع في حدود مبلغ معين، بحيث يكون من حق العميل سحب هذا المبلغ دفعة واحدة أو على دفعات متتالية خلال

مدة معينة كما قد يتفق على الكيفية التى يستفيد بها العميل من الاعتماد، إما بقبض المبلغ نقداً، أو بسحب شيكات، أو كمبيالات عليه، أو بإصدار أوامر نقل مصرفي وسحب هذا المبلغ يكون مقابل عمولة للبنك وفوائد.

وفي النظام الالكتروني فإن وسيلة التعاقد ستكون هي شبكة الانترنت حيث يتم الإيجاب بوسيلة اتصال مسموعة أو مرئية أو مسموعة مرئية من خلال وسائل تكنولوجية متعددة بالتفاعل بين أطراف العقد (الرحمن، 2017، صفحة 18)ويتم وضع المبلغ بعد الاتفاق في الجانب الدائن لحساب المستفيد ، ويتم سحب المبلغ بوسائل إلكترونية أيضاً سواء كان عن طريق ما يسمى بمحفظة النقود الالكترونية والتى هي عبارة عن كارت او بطاقة بلاستيكية مثبت عليها من الخلف كمبيوتر صغير مزود بذاكرة إلكترونية ، ويقوم العميل عند الرغبة في استعمال البطاقة بتحميل الكارت عدداً من الوحدات الالكترونية من ماكينات الصرف الآلي (ATM) وذلك بعد إدخاله للرقم السري الخاص ببطاقته. وتتكون هذه البطاقة من الكارت الذكى، الوحدات التى يتم شحنها على الكارت وتسمى النقود الإلكترونية أو الوحدات الإلكترونية، وبطاقة الدفع المسبق. ذلك لو كان العميل يريد سحب المبلغ نقداً يمكنه استخدام هذه المحفظة.

أما لو كان العميل يريد السحب باستخدام الأوراق التجارية كالشيك والكمبيالة أو أوامر النقل المصرفي فإنه يمكنه أن يستخدم الشيك الالكتروني أو الكمبيالة الالكترونية أو أوامر النقل المصرفي بصورتها الالكترونية (غنام، 2010، صفحة 14).

2.5 الاعتماد المستندى الالكتروني:

الاعتماد المستندي أداة تمويل تستعمل ليس فقط في تمويل عمليات التجارة الخارجية بل والداخلية أيضاً عندما يكون حجم الاعتماد كبير.

وكان هذا الاعتماد يصدر بمناسبة تنفيذ عقد البيع بين الطرفين، فيشترط البائع على المشتري في عقد البيع أن يطلب إلى بنك بعينة أن يتعهد أمامه بدفع الثمن أو قبول الكمبيالة التى يقوم بسحبها عليه بالثمن متى سلمه المستندات الخاصة بتنفيذ عقد البيع والتى بها يتسلم المشتري البضاعة من الناقل البحري.

المحور الثاني: أثر وسائل الدفع الالكترونية على دور المصارف المركزية

يمكننا التعرف على كيفية تأثير الأعمال المصرفية الالكترونية عليها ومدى العلاقة بينها. فالسياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التى تتخذها السلطة النقدية في دولة ما بقصد تحقيق الاستقرار. وهذه السياسة هدفها التحكم في السيولة العامة في جميع الأصول النقدية والمالية والتى تستخدم مباشرة في الوفاء بالديون الناشئة عن المعاملات. كما أنها وسيلة من وسائل معالجة الاضطرابات التى تصيب الاقتصادي وتستشري في أجزاءه المختلفة فتحدث آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعوق التنمية (الخالق، 2003، صفحة 205).

وتأسيساً على ما سبق فأننا نجد أن البنوك والسياسة النقدية كأحدى مقومات التطور الاقتصادي يتفاعلان معاً ويدفعان بعضهما البعض على طريق التطور. وبالتالي يجدر بنا تناول أهم المؤسسات المصرفية التى تؤثر في السياسة النقدية. حتى يتضح لنا أثر هذه المؤسسات وتحولها إلى الصورة الإلكترونية على السياسة النقدية. وذلك سيلى عرضه تفصيلاً إن شاء الله في سياق هذا المطلب من خلال التالي:

أولا: أنظمة المؤسسات المصرفية الإلكترونية في الاقتصاد المصرفي

أن أهم المؤسسات المصرفية التى استلزمتها التطورات والتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية تنقسم إلى :

البنك المركزى، البنوك التجارية، البنوك المتخصصة، بنوك الاستثمار، بنوك الأعمال، ولكننا في إطار معالجة غاية هذا البحث سنركز فقط على المؤسسات التى تؤثر بشكلاً واضحا في السيولة النقدية، وهما البنك المركزى والبنوك التجارية حيث تهدف السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار بالتحكم في مقدار السيولة العامة التى تشمل نقود الودائع، والكمبيالات وكافة الأصول المالية قصيرة الأجل المستخدمة في الوفاء بالالتزامات. ولن يتسنى للسياسة النقدية تحقيق هدفها السابق إلا من

خلال تلك المؤسسات المصرفية، ولكن تلك المؤسسات تعمل في ظل نظامين؛ وهما السوق النقدية وسوق المال، ويمكن عرض آلية عملها ولكن بطريقة الكترونية من خلال نقطتين:

1. السوق النقدية الالكترونية:

ويقتضي الأمر قبل التطرق للسوق النقدية الالكترونية التطرق أولاً لمعرفة السوق النقدية التقليدية حتى يتسنى لنا عرض آلية تحويلها للصورة الالكترونية.

فالسوق النقدية Money Market: هي التنظيم الذى بمقتضاه يتم التلاقي بين عارضى التخلي عن النقود من الأشخاص الاقتصادية المختلفة التى تضم أساساً (الحكومات، المؤسسات، الهيئات العامة والخاصة والقطاع العائلي) لفترات قصيرة قد تبلغ عدة اشهر وطالبى الاقتراض أيضاً من الأشخاص الاقتصادية والنقدية وهذه الأشخاص تشمل البنك المركزي، والبنوك التجارية أساساً، والأفراد والمشروعات والحكومة وهيئاتها المختلفة. وتلك السوق قد تكون على النطاق الداخلي للدولة وقد تكون على النطاق الدولي، حيث يتم التعامل أساساً من جانب الدولة والبنوك الكبرى وهي ما يعرف بسوق العملات الدولية (نزار، 2013، صفحة 236).

فعلى النطاق الداخلي فإن أهم أدوات التعامل في هذه السوق هي الأوراق التجارية (الكمبيالة – الشيك – السند لأمر) التى يتم خصمها، هذا بالإضافة لأذونات الخزانة والتسهيلات التى يتم تقديمها لتمويل التجارة الدولية والخارجية عن طريق خطابات الضمان، والاعتمادات المستندية، أما في السوق الخارجية ، تمثل القروض العامة والإيداع قصير الأجل والسندات الحكومية أهم أدوات التعامل.

أما في نطاق التعامل عن طريق السوق النقدية الألكترونية، فأننا نجد أن علمية التلاقي بين عارضى التخلي عن النقود وطالبى الاقتراض يتم من خلال الموقع الافتراضي على الشبكة (شبكة الأنترنت) ويكون التعامل فيها في الأغلب الأعم دولياً ، حيث تكون الشبكة مفتوحة على العالم يمكن لأى شخص في أى وقت وفي أى مكان في العالم الدخول إلى هذه السوق النقدية عن طريق جهاز الكمبيوتر. كما سبق ذكره آنفاً بصدد الحديث عن آلية عمل المصارف الالكترونية (رضوان، 2006، صفحة 92).

أما على النطاق الدولي أى على نطاق السوق الخارجية فأنها لن تختلف عن السوق الداخلية حيث ستتم القروض والإيداع قصير الأجل والسندات الحكومية إلكترونياً.

وما يجدر الإشارة إليه أنه من عرض الأشخاص التى تعمل في السوق النقدية الإلكترونية نجد أنها تضم مؤسسات بنكية (كالبنك المركزى – البنوك التجارية) ومؤسسات غير بنكية (كالحكومية – الهيئات العامة – الخاصة – القطاع العائلي – الأفراد).

أما عن المؤسسات البنكية فأن تعاملها سيكون باستخدام النقود الإلكترونية المصدرة من قبل المؤسسات البنكية ونجد أن بنوك الدول المتقدمة تحرص على تدعيم هذه السوق من خلال إصدار المزيد من البطاقات البنكية حيث أصبحت البطاقات البنكية المصدرة في هذه السوق تحتل أهمية نسبية ملحوظة بين وسائل الدفع الأخرى، إلى درجة أحتلت بها المرتبة الثانية بين وسائل الدفع بعد الشيكات.

أما عن المؤسسات غير البنكية فأن من أمثلة بطاقاتها (الدانيرز كلوب– أكسبريس) وهي عبارة عن بطاقات ائتمان تقدم عديد الخدمات على المستوى الدولي (الوفا، 2003، صفحة 213).

2. آلية إدارة البنك المركزى للسياسة النقدية إلكترونياً

يأتى البنك المركزى على قمة الجهاز المصرفي، وذلك لما له من مكانة في الأقتصاد ترجع للدور الحيوى الذي يؤدية في النشاط الأقتصادي، فهو الجهة القائمة على وضع وتنفيذ السياسة النقدية في الدولة. ومن أهم الوظائف التى يقوم بها لتحقيق ذلك هي وظيفة الأصدار النقدي، وهو ينفرد بهذه الوظيفة من أجل توحيد نوع النقود المتداولة في الأقتصاد وكذلك توحيد جهات الأصدار لها، ودعم وظيفته الثانية وهي إدارة وتنفيذ السياسة النقدية والأئتمانية في الدولة.

والبنك المركزى في إدارته للسياسة النقدية يقوم بنوعين من الإدارة، إدارة كمية وإدارة نوعية ويمكن عرضها على التفصيل الآتي ولكن الإشارة لهم ستكون من خلال آلية عمل الإدارة إلكترونياً (MisbKin, 2000, p. 20).

1- الإدارة الكمية للسياسة النقدية والائتمانية إلكترونياً

هذا النوع من الإدارة يتم من خلال استخدام أدوات معينة تستهدف التحكم في حجم وكمية الائتمان حسب حاجة الاقتصاد بما يتفق ومتطلبات النشاط الاقتصادي وأهدافه، وتكون هذه الإدارة بين احتمالين.

أما أن هناك كساد ويهدف البنك المركزى لزيادة النقود في السوق لإنعاش حالة الاقتصاد وفي هذه الحالة يتخذ اتجاه توسعي بمعنى أن تتجه السياسة النقدية والائتمانية نحو التوسع في زيادة حجم النقود المتداولة والائتمانية ، بغرض إحداث توسع في النشاط الاقتصادي ، أو لملائمة مثل هذا التوسع.

أما ان يكون هناك حالة تضخم فيكون اتجاه السياسة النقدية والائتمانية، وفي هذه الحالة اتجاه تقييدي حيث يقوم البنك باتخاذ الإجراءات التى تستهدف الإقلال من النقد المتداول وحجم الائتمان حتى تحد من شدة حالة التضخم الموجودة وزيادة الأسعار. ومن أهم الأدوات المستخدمة في هذا الخصوص هي:

أ- عمليات السوق المفتوحة Open Market operations

المقصود بها نزول البنك المركزى معتمداً على ما في حوزته من أوراق مالية وسندات اضطرارا إلى سوق الأوراق المالية للتعامل فيها شراءً وبيعاً من أجل التحكم في المعروض النقدي، وحجم الائتمان توسعاً وانكماشا حسب مقتضيات الوضع الاقتصادي في الدولة (الشمري، 2008، صفحة 41).

وعند تطبيق ذلك ونحن بصدد التعاملات الإلكترونية فأن البنك المركزى يكون نزوله إلى سوق الأوراق المالية عبر موقعه على شبكة الانترنت حيث تجري تعاملات الشراء والبيع عبر شبكة الانترنت. حيث يمكن أن يجري التعامل وفقاً لبروتوكول طورته مجموعة من الشركات العالمية الرائدة ، وهو برتوكولاً لعمليات الدفع الإلكترونية ويسمى برتوكول الحركات المالية الآمنة، وحيث يقوم المشتري وفقا لهذا البروتوكول بفتح حساب بطاقة ائتمانية (Credit Card account) في أحد البنوك ثم يصدر البنك إلى صاحب البطاقة برنامجاً خاصاً ببرتوكول الحركات المالية الآمنة SET يدعى برنامج المحفظة الإلكترونية Electronic wallet وتستخدم هذه المحفظة في إجراء الشراء والبيع وإجراء الحركات المالية عبر شبكة الانترنت.

وفي نطاق الحديث عن آلية عمل السوق المفتوحة إلكترونياً فإن ما يجدر الإشارة إليه هو أن هذا السوق ستعمل من خلال السوق المالية الإلكترونية السابق الإشارة إليها. وقد سبق ذكر أنها سوق ادخارية تمول الاستثمارات.

البنك المركزى يقوم بالتعامل خلال هذه السوق إما من خلال حقن الاقتصاد بكميات نقدية إضافية والتوسع في منح الائتمان من خلال الجهاز المصرفي الإلكتروني وذلك بهدف الانتعاش الاقتصادي وإعطاء دفعة لعملية الاستثمار والتنمية في حالة الركود الاقتصادي ، حيث يقوم البنك المركزى (C.B) الالكتروني بالتدخل عبر الشبكة وإحداث عملية شراء للأوراق المالية المختلقة ويقوم بدفع ثمنها إما في صورة نقوداً حاضرة ويكون ذلك في ظل النظام الإلكتروني بأن يقوم البنك بمنح أئتمان إلكتروني للعميل يقيد في جانب الدائن لدى البنك، ويمكن للعميل أن يقوم بالسحب منه من أى ماكينة صرف آلي ATM أما أن يقوم بالدفع في صورة شيكات إلكترونية (F.rayport, 2000, p. 382)

أما عن مصير هذه المدفوعات التى يقوم بها البنك المركزى فأننا نجد أنها جميعاً تجد طريقها أما إلى الطلب على السلع والخدمات الاستثمارية أو الاستهلاكية مما يحدث نوعاً من التوسع الاقتصادي. كما أنها قد تجد طريقها إلى البنوك التجارية في شكل ودائع ، وهذا في حد ذاته يعنى زيادة الودفاع النقدية لدى هذه البنوك الأمر الذى يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان والتوسع فيه أضعاف مضاعفة لحجم تلك المدفوعات. وذلك من خلال الآلية التى تم عرضها في خلق البنوك التجارية لنقود الودائع.

وقد يقوم البنك بامتصاص الكميات النقدية الإضافية في السوق والتقييد من منح الائتمان من خلال الجهاز المصرفي الإلكتروني، وذلك بهدف الحد من ارتفاع الأسعار ،وتقليل حجم السيولة النقدية والائتمان المصرفي في المجتمع ،

وذلك في حالة وجود تضخم. وتدخل البنك في ظل النظام الإلكتروني في هذه الحالة يكون على شبكة الانترنت ،حيث يقوم البنك ببيع الأوراق المالية التى لديه أو بعض منها، ويترتب على ذلك امتصاص جزء من القيمة النقدية للبطاقات البلاستيكية او النقود الإلكترونية التى يملكها المشترين لهذه الأوراق عبر الشبكة (الانترنت) تعادل قيمة الأوراق المالية الإلكترونية التى قام البنك بطرحها للبيع، وبالتالي تقل حجم السيولة النقدية الأمر الذى يؤدي للتقليل من حركة البيع والشراء حتى يحد من أرتفاع الأسعار.وتتجه العديد من الدول الصناعية وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نحو التوسع في استخدام النقود الإلكترونية وتسوية الحسابات بين العملاء والبنوك إلكترونياً من خلال شبكة المعلومات الدولية (الدسوقي، 2002، صفحة 54).

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك أثراً غير مباشر ويتمثل في قيام الأشخاص الاقتصادية التى تريد شراء مثل تلك الأوراق بسحب جزءاً من ودائعهم لدى البنوك التجارية، وهذا يعنى خفض الرصيد النقدي الذى يعتمد عليه البنك التجاري في فتح الائتمان مما تقل معه قدرته على فتح الائتمان. كما أن حدوث ذلك يجعل البنك التجاري مما يجعله يقوم بتعديل نسبة رصيده بالنسبة لالتزاماته التجارية المتوقعة ، ومن ثم يجب عليه تعويض الجزء المسحوب وقد يكون ذلك عن طريق بيع بعض أصوله من الأوراق المالية وفي هذه الحالة أيضاً قد يسحب المشترين لها من ودائعهم في بنوك أخري، وهكذا تحدث سلسلة من السحب وإجراء التعديلات في نسبة الاحتياطي النقدي لأحداث التوازن.

وبذلك يتحكم البنك المركزى الالكتروني في الإدارة الكمية للسياسة النقدية بإستخدام عمليات السوق المفتوحة إلكترونياً عبر الشبكة، وليس هناك أدنى شك في أن هذه الوسيلة تكون أكثر سرعة وكفاءة من الوسيلة التقليدية حيث تصل لقاعدة أوسع من العملاء داخلياً وخارجيا وبالتالي يمكن للتوازن النقدى أن يعود بصورة أسرع. ولكن ما يجدر الإشارة إليه في النهاية أن تلك الوسيلة ستكون محدودة الفعالية بدرجة كبيرة في الدول النامية لافتقارها لمعظم متطلباتها.

بعد ذلك ننتقل إلى الوسيلة الثانية من وسائل الإدارة الكمية للسياسة النقدية وهي سعر الخصم وسعر إعادة الخصم (سعر البنك) لنرى كيف يقوم البنك بإدارتها إلكترونياً.

ب- تغير سعر الخصم وسعر إعادة الخصم : Changes in discount Lending

ويمارس البنك المركزى هذه السياسة كوسيلة لإعادة التوازن للاقتصاد النقدي، إذ يكون بإمكان البنك تغير سعر خصمه للأوراق المالية المقدمة إليه من المصارف التجارية قبل أن يحين موعد استحقاقها ، وغالباً ما يريد البنك المركزى من سعر خصم الأوراق المالية أو التجارية في أثناء الركود والانكماش الإقتصادي بهدف زيادة مقدرة المصارف التجارية على منحة الائتمان المصرفي، ثم تنشيط الطلب الفعلي في السوق بعد سعر الخصم والعكس في حالة التضخم ويعد ذلك بمثابة فائدة للمصارف التجارية لأنه يستطيع التأثير على كمية الائتمان المصرف الذى تقدمه المصارف لمن يطلبه في ظل النظام الالكتروني سيتم خصم هذه الأوراق عبر شبكة الانترنت وقد سبق الإشارة لآلية خصم الأوراق التجارية إلكترونياً. ولذلك فأننا سنكتفي في هذا الصدد بالإشارة لآلية عمل البنك المركزى إلكترونياً لإدارة هذه السياسة في حالة التوسع وفي حالة الانكماش.

ففي حالة التوسع ورغبة البنك في زيادة النقدية والائتمان في الاقتصاد فأنه يقوم بإعادة سعر خصم منخفض على شبكة الانترنت للأوراق التجارية التى تقوم البنوك التجارية بإعادة خصمها لديه، مما يشجع هذه الأخيرة على خصم تلك الأوراق ومن ثم زيادة احتياطاتها لدى البنك المركزي أو الحصول على كميات إضافية من النقود ويصبح بالتالي في مقدرتها فتح المزيد من النقود الائتمانية مثل بطاقات الائتمان Credit card هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري خفض البنك المركزى سعر إعادة الخصم يشجع البنوك التجارية على خفض سعر الخصم عند خصمها الأوراق التجارية لعملائها من الأشخاص الاقتصادية، وهو يعنى هبوطاً في سعر الفائدة السائد في السوق ،وبالتالي تشجيع الاقتراض للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية (الخالق، 2003، صفحة 259).

أما في حالة رغبة البنك في تقييد الائتمان وحجم النقود المتداولة فإنه يلجأ لرفع سعر إعادة الخصم بإعلان سعر مرتفع على شبكة الأنترنت، ومن ثم يوقف الرغبة لدى البنوك التجارية لإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، مما يؤدي لتقليل قدرتها على منح الائتمان، والمعروض من النقود الائتمانية خلال رفع سعر الخصم وسعر الفائدة الذى يجري التعامل به، وهذا الارتفاع يؤدي بدوره إلى عدم تشجيع على طلب الائتمان من تلك البنوك سواء مباشرة أو عن طريق طلب خصم الأوراق التجارية.

جـ-تغير نسبة الاحتياطي النقدي : Quantity of Reserves Change

البنوك التجارية تكون ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من تلك الودائع في شكل أحتياطي نقدى لدى البنك المركزى، وهذا يعنى أن الجزء من الودائع المساوى لتلك النسبة لايستطيع الاعتماد عليه عند منح الأئتمان وهو ما يعنى أن العلاقة تكون عكسية مع نسبة الاحتياطي النقدى الواجب الأحتفاظ بها في شكل نقدى حسب تعليمات البنك المركزى.

ويتحكم البنك المركزى في إدارة السياسة النقدية عن طريق التحكم فى نسبة ذلك الأحتياطي النقدى بالزيادة والنقصان كالأتي:

إذا أراد البنك المركزى التوسع في منح النقود الائتمانية فأنه يلجأ مباشرة إلى خفض نسبة الاحتياطي النقدي. وذلك عن طريق زيادة نسبة وحجم الأرصدة التى تستطيع البنوك التجارية استعمالها بحرية في منح القروض، وقدرة البنوك التجارية تزداد بإضعاف النسبة المحددة من الأحتياطي النقدى حسب مضاعف الائتمان مما يؤدي بدوره لتوسعات اقتصادية في الطلبات الاستهلاكيه والاستثمارية.

وفي ظل النظام الالكتروني فإن الاحتياطي من النقود سيكون في وصورة نقود إلكترونية وبطاقات ائتمان إلكترونية وذلك يكون أكثر يسراً من النظام التقليدي وكذلك... يحدث العكس عندما يريد البنك المركزى التقييد من منح الائتمان، يقوم برفع نسبة الاحتياطى النقدى مما يؤدي إلى تقليل الرصيد النقدى الذى يمكن للبنك التجاري التعامل فيه بحرية فيمنح الائتمان أى تقليل قدرة البنك على فتح الائتمان بنسبة تفوق أضعاف نسبة الزيادة في الأحتياطي النقدي التى حددها البنك المركزى. ويكون ذلك عبر شبكات الاتصال الدولية.

2-الإدارة النوعية للسياسة النقدية والائتمانية إلكترونياً :

هذا النوع من الأداة يعنى التأثير على وجه الائتمان المتجه لنوع معين من القطاعات أو الأنشطة الاقتصادية ،والمفاضلة بينها حسب مدى أهميتها للمجتمع، بالعمل على تشجيع بعض تلك الأنشطة أو الحد من بعضها ،وتلك النوع من الإدارة يكثر الحاجة إليها خاصة في ظل التوجه لاقتصاديات السوق. ويتم العمل بتلك الإدارة عن طريق التحكم في تكلفة الحصول على الائتمان بالنسبة لتلك الأنشطة وحجم القروض وأصولها. وذلك عن طريق أربعة وسائل: التميز في اسعار الفائدة - التميز من حيث آجال القروض- التميز في نوع الضمانات المطلوب تقديمها للقروض - تحديد حجم القروض.

ويكمن القول أن هذه الإدارة تتم عبر شبكة الانترنت بطريقة تشبه طريقة الاعتمادات المستندية، حيث يقوم العميل بتقديم المستندات التى تبين نوع المشروع الذى يرغب في الاقتراض من أجله وذلك عبر شبكة الانترنت أى يقدم مستندات إلكترونية إلى البنك الذى يرغب في الاقتراض منه لينظر البنك في أمر مشروعه ويتحكم بالوسائل السابقة.

وقد يلجأ البنك المركزى إلى الحث والإقناع الأدبي، وذلك عن طريق الاجتماع بسؤلي البنك المركزى مع البنوك التجارية وغيرها، مثل بنوك الاستثمار والأعمال ومحاولة شرح متطلبات المرحلة الاقتصادية التى تمر بها الدولة ونوع السياسة النقدية والائتمانية الواجب إتباعها، وقد يكون ذلك عبر شبكة الانترنت (الخالق، 2003، صفحة 269).

الخاتمة:

من خلال عرضنا لهذا البحث نخلص لمجموعة من النتائج وهي كالآتي :

أولاً: أن التحول للأعمال المصرفية الإلكترونية وسيلة جديدة من وسائل المعاملات البنكية تتم بها أعمالها المصرفية بين البنك والعملاء فرضها التطور والثورة التكنولوجية ومتطلبات السرعة في إبرام التعاملات مع البنوك.

ثانياً: تحول الأعمال المصرفية للصورة الإلكترونية يوفر الوقت والجهد والنفقات على المتعاملين من خلال هذا النظام حيث يتيح للعميل الدخول للبنك في أى وقت ومن أى مكان بمجرد الدخول على الموقع الالكتروني للبنك.

ثالثاً: التحول للنظام الالكتروني من قبل البنوك يؤثر بصورة فعالة في إدارة السياسة النقدية عند تحول هذه الإدارة أيضاً للصورة الإلكترونية وتنقل كافة آليات الإدارة على الشبكة لتتم من خلالها وذلك أيسر وأسرع إذا أحسن أستغلاله.

رابعاً: تحول الأعمال المصرفية للبنوك للصورة الإلكترونية أدى لظهور نوع جديد من المعاملات وهي معاملات التجارة الإلكترونية. التى تتحقق من خلالها أهداف السياسة النقدية عند إدارتها إلكترونياً .

خامساً: الجوانب الاقتصادية للتجارة الإلكترونية تؤثر في أهداف السياسة النقدية سلباً وإيجاباً عند إدارة السياسة النقدية من خلال شبكة الانترنت.

سادساً: وأخيراً أن هناك تفاعل وتأثير متبادل بين تحول الأعمال المصرفية للبنوك للصورة الإلكترونية وظهور معاملات التجارة الإلكترونية وكلا العاملين يؤثران في السياسة النقدية وآلية تحقيقها لأهدافها.

التوصيات : من اهم التوصيات:

- ان تحرص كل دولة ترغب في تقدم اقتصادها على تنمية النظام الالكتروني في كافة معاملاتها خاصة الجهاز المصرفي وذلك لتحقيق أقصي قدر من الاستقرار لاقتصادها النقدي من خلال سياستها النقدية لأن تقدم تلك الأخيرة يعتمد على تقدم الجهاز المصرفي ونمو الوعي المصرفي داخل الدولة.
- بالإضافة لذلك فأنه على كل دولة أن تقوم بالتصدى للمخاطر التى تنجم عن معاملات التجارة الألكترونية وغيرها من المعاملات الالكترونية عبر الشبكة لأن التحول الألكتروني أصبح واضحاً فرضة الثورة التكنولوجية فيجب على كل الدول التسليم بذلك للحد من الآثار السلبية للنقود الألكترونية وجرائم قراصنة الأنترنت وذلك حتى تتحقق الأستقرار الأقتصادي للمعاملات التكنولوجية ومن خلالها.

المراجع

F.rayport, J. J. (2000). *Bern, introduction to E-commerce.* MC Graw Hill.

MisbKin, S. (2000). *The Ecoomics of Money, Banking.* france: Wesley.

OECD. (21 08, 2002). *http://www.oecd.org*. تم الاسترداد من The future of Money

أحمد جمال الدين موسي. (2001). النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية في إدارة السياسة النقدية . *مجلة البحوث الاقتصادية والقانونية*.

أحمد عبد الخالق. (2003). *مدخل إلى دراسة النظرية النقدية* . المنصورة: جهاز توزيع الكتاب الجامعي بجامعة المنصورة.

إيهاب الدسوقي. (2002). الأبعاد الاقتصادية والمالية للتجارة الإلكترونية مع التطبيق على مصر . *مجلة مصر المعاصرة* .

سعيد عبد الله الحامد. (2003). العمليات المصرفية الالكترونية والإطار الإشرافي. تأليف *الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون*. دبي: كلية الشريعة والقانون ، جامعة الأمارات العربية المتحدة.

شريف محمد غنام. (2010). *محفظة النقود الإلكترونية (رؤية مستقبلية)* . القاهرة: دار النهضة العربية.

صالح جاد عبد الرحمن. (2017). *القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية* . مصر: دار النهضة العربية .

عبد الباسط أو الوفا. (2003). سوق النقود الالكترونية ، (الغرض ، المخاطر ، الآفاق) . *مجلة مصر المعاصرة* .

عبد الخالق نزار. (2013). *مدخل إلى دراسة النظرية النقدية ، مرجع السابق ، ص236*. القاهرة: دار النهضة العربية.

فايز نعيم رضوان. (2006). *القانون التجاري*. القاهرة: دار النهضة العربية.

ممدوح محمد الجنبيهى. (2006). *االبنوك الإلكترونية، ، ،* . دار الفكر الجامعي.

ناظم محمد نوري الشمري. (2008). *النقود والمصارف والنظرية النقدية* . الاردن: دار زهران للنشر والتوزيع .